

ماك ولا يكون وظاهرا له منصوب محلا ولا يقال انه مبني على ضم مقدر  
 لان المنادى المضاف انما يستحق النصب وهو ثابت هنا محله لكونه  
 مبنيا فان قلت هل يمكن ان يقال انه منصوب بعقبة مقدر  
 منع من ظهورها اشتغال الآخر بحركة الباء قلت لا يمكن ذلك لانه  
 مبني والاعراب انما يكون في المنبئات محلا ولا يمكن تقديره كما لا يخفى  
**قوله** اما جعل الخ لا يخفى ان الاضمار المذكور لا يعم من العمل والعطف قبل  
 الندا المشموله الاضمار الموصول بصلته والموصوف بصفتها  
 نحو ما من فعل كذا او قضيتها ان تكون من غيرها في محل نصب وهو خلاف  
 ظاهر قول الشرحيل لاعمال فيما بعده ولا يمكن قيل الندا بعطف نسق  
 انتهى فان ظاهره ان الموصول من المفرد فيقدر فيه الضم ويؤيد ما ذكره  
 الشرحي باجرا لا يخل من الفرق بين الحلة صفة وكونها حالا  
 معمولا لعظيما والموصوفة كالموصولة وكان الشر فخر كلام المصحح عموم  
 قوله ما اتصل به الخ وسنجمه الاتصال الموصول بصلته والموصوف  
 بصفتها على العمل والعطف موافقة للتسمييل **قوله** يا طالع اجلا فيد  
 اشكاله اذ لم يوجد اعتماد وهو شرط في الاعمال ولو قدر له موصوف  
 لكان مفرد معرفة ويجب تعريف الطالع **قوله** يا ثلاثة وثلاثين الخ  
 انت خير يا نه حيث وقعت التسمية بالكتبتين فاعراب كل واحد  
 على حدة مشكل الا ان يقال اعراب كل باعراب الذي استحقه المجموع  
 دفعا للتكلم كقولهم الرمان حلوا حاض **قوله** وان ناديت جماعة  
 هذه عدتها الخ قال الدونشري في ما ذكره المتن والشرح في سبيل ثلاثة  
 وثلاثين الا ان يكون على طريقة غير طريقة هذا الاخص وفصل الاخص

فقال ان اريد بذلك جماعة مبلغها هذا العدد فلا يجوز الا نصب الاسمين  
 لانها اذ ذاك وقفا على مسمى واحد وان كان الثلاثة على حدة والثلاثون  
 على حدة حكم لهما حكم المعطوف والمعطوف عليه قيل ويتبعان بعض  
 فيما اذا كان كل منهما على حدة بين ان يكون كل منهما مقصودا بالندا  
 والحكم كذلك وبين ان يقصد ثلاثة منهم في نصبان معا انتهى  
 وكتب شيخنا الغنيبي بعده وظاهرها وجوب نصب الاسمين ولو  
 اريد بهما معينين وهو محل وقفة ومعنى قوله حكم له حكم المعطوف الخ  
 انهما من ذلك ومراد به بالمعطوف والمعطوف عليه لا يتوقف على  
 قصدهما كما هو ظاهر ونصبيهما معا فيما اذ قصد ثلاثة منهم محلا نظر  
 اذ انما في لو كان مقصودا فالظاهر عدم نصبه ولعلنا نرد في المسئلة  
 علما ويتجدد ان فيها فيما واسه احتمل الموقف للصواب انتهى واقول  
 ذكر الخفيدان محل ضم الاول اذ اريد بثلاثة ثلاثة معينة لان المنادى  
 انما يبني اذا كان مفردا لمعين وكذا يجوز في ثابته اذا كان مع الالوجهان  
 الا اذا اريد به معين اما اذا اريد بالمجموع معين فالظاهر نصبهما  
 كما لو سمي رجل بثلاثة وثلاثين انتهى انتهى ملحضا واعلم انه لا يلزم من ارادة  
 ثلاثة معينة ارادة ثلاثين معينة وان كان تعيينها حاصله لانه  
 لا يلزم من حصول الشيء ارادته **قوله** لانه اسم جنس يلزم به معين  
 الخ فاذا لانه لا يكفي حرف الندا لانه ايباشم وقضيتهم امتناع ان  
 يقال يا زيد ورجل وفيه خلاف فانظر جوابنا على الالفية **قوله**  
 فيجب ضمها قال الدونشري فيه نظر بل هو مبني على الواو ونسبته على  
 الصفة انتهى واقول ذكرنا عند قول الالفية تابع ذي الضم انه

فقال